حماية الخصوصية المدنية للطفل في مواقع التواصل الاجتماعي

"دراسة مقارنة"

أ.م.د لبنى عبد الحسين عيسى السعيدي
جامعة بغداد/ كلية القانون

الملخص

ان مواقع التواصل الاجتماعي عبارة عن خدمات عبر الإنترنت تتيح للمستخدمين إنشاء ملف تعريف عام، تسهل التقاط البيانات الشخصية والمعلومات الخاصة بالمستخدمين مع توفير أدوات للتفاعل مع المستخدمين الآخرين، ويمكن الوصول إلى هذه المواقع أيضًا عبر الأجهزة المحمولة ومنها موقع (Facebook و instagram وغيرها)، ففي جميع أنحاء العالم يستخدم الأطفال الإنترنت للتفاعل الاجتماعي.

ولكن نظرًا للطبيعة غير المنظمة لتلك الخدمات، فقد تكون حماية خصوصية الطفل صعبة، إذ تقوم العديد من المواقع التي تحظى بشعبية كبيرة بجمع كميات هائلة من المعلومات الشخصية لأغراض البيع والتسويق، ونادرًا ما يقرأ الأطفال سياسات الخصوصية لمواقع الويب التي يزورونها، لذا فهم غالبًا ما يكونون غير مدركين لحقوقهم القانونية، لا بل قد يعمد الاهل أيضا على انتهاك خصوصية أطفالهم بدافع الربح، لذا سنوضح في هذا البحث الحدود التي يجب مراعاتها من قبل الاهل والغير بغية حماية خصوصية الطفل على مواقع التواصل الاجتماعي.

Summary

Social networking sites are online services that allow users to create a public profile, facilitating the capture of personal data and information about users while providing tools to interact with other users. These sites can also be accessed via mobile devices, including (Facebook, Instagram, etc.). All over the world children use the Internet for social interaction.

But due to the unregulated nature of those services, protecting a child's privacy can be difficult. Many popular websites collect huge amounts of personal information for selling and marketing purposes. Children rarely read the privacy policies of the websites they visit, so they are often Unaware of their legal rights, rather, parents may also violate the privacy of their children for profit, so we will explain in this research the limits that must be taken into account by parents and others in order to protect the privacy of the child on social networking sites

المقدمة

اولاً: مدخل تعريفي بموضوع البحث

أن التدفق الأخير لمواقع التواصل الاجتماعي التي تؤثر على حياتنا اليومية، أدى الى ظهور مخاوف كبيرة على فئة مهمة من فئات المجتمع الا وهم الأطفال، فقد كان الشغل الشاغل لدى الإباء سابقًا هو التزام الأطفال بالعود الى المنزل مبكرًا خوفًا عليهم من الضياع، ولكن هذه المخاوف قد تغيرت، إذ أصبح تعرض الأطفال للضياع من داخل بيوتهم.

فقد تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى وسيط رئيسي للأطفال والبالغين، وهذه المواقع تُشجع الأشخاص وتمكنهم من تبادل المعلومات عن أنفسهم ومشاركة الصور ومقاطع الفيديو واستخدام المدونات والرسائل الخاصة للتواصل مع الأصدقاء وغيرهم ممن يشاركونهم الاهتمامات وفي بعض الأحيان تكون المشاركة مع العالم بأسره، ولهذا السبب من المهم أن تكون على دراية بالمشكلات التي أتت مع مواقع التواصل الاجتماعي.

فقد تجذب بعض مواقع الشبكات الاجتماعية المراهقين الذين لم يبلغوا سن المراهقة، حتى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ أو ٦ سنوات، وهذا ما يمس خصوصيتهم لذا لابد من مراعاة أنواع الاتصال التي يتمتع بها الأطفال عن التي يتمتع بها البالغين، وهذا ما يُمكن الآباء من القيام بمساعدة الأطفال على التواصل الاجتماعي بأمان عبر الإنترنت.

في الواقع عمدت بعض الدول على سن قوانين خاصة بحماية خصوصية الطفل على مواقع التواصل الاجتماعي، حماية للطفل أولا ولإفراد اسرته ثانيًا، عن طريق منح الآباء بعض التحكم في نوع المعلومات التي يمكن للأطفال الكشف عنها على هذه المواقع، فضلا عن فرض قيود يجب مراعاتها من قبل كل شخص بالغ عند تعاملهِ مع الأطفال في مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد تعددت صور الحماية إذ قد يتطلب من هذه المواقع الحصول على موافقة الوالدين قبل أن يقوم الطفل بجمع أو صيانة أو استخدام معلومة، كما يمكن للآباء مراجعة الملفات الشخصية وصفحات المدونات الخاصة بأطفالهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

وبغية مساعدة الأطفال على البقاء أكثر أمانًا أثناء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، سنوضح في هذا البحث كيف يُمكن مساعدة الأطفال على الاختلاط بأمان في هذه المواقع، وتحت إدارة من؟ بالاطلاع على قوانين الدول المتقدمة، ودعوة المشرع العراقي على الاخذ بها لحماية هذه الفئة المهمة في المجتمع العراقي.

ثانيًا: أهمية البحث

حتى إذا كانت هناك العديد من المصطلحات والتقنيات المحددة أو المستخدمة من قبل مواقع التواصل الاجتماعي لتوفير الحماية للأطفال والمستخدمين الآخرين، فغالبًا ما لا يفهم الأطفال ميزات التكنولوجيا ولا يقرؤون المصطلحات، لذلك هناك احتمال كبير أن يفصحوا عن معظم البيانات الخاصة ويعرضون أنفسهم لانتهاك محتمل للخصوصية

من قبل أطراف ثالثة، وبالتالي تحاول الهيئات التشريعية توفير إطار تنظيمي لتحقيق التوازن بين مصلحة الأعمال في جمع البيانات والحق الخاص في بياناتهم، ومع ذلك فإن الممارسات الخاطئة والجهل بالمبادئ الموجودة تسبب انتهاكات مختلفة، يستكشف هذا البحث مستوى الحماية المقدمة لأطفال على مواقع التواصل الاجتماعي إلى جانب الحماية التشريعية.

ثالثًا: خطة البحث

يتطرق هذا البحث الى مسألة حماية الخصوصية المدنية للأطفال على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال مقارنة عمل الإطار التشريعي والتنظيمي لعديد من الدول، بغية معرفة الاختلافات أو أوجه التشابه بين الدول التي لديها أنظمة قانونية في هذا المجال، وهدف الدراسة هو استنتاج الأعمال الحديثة التي تسلط الضوء على العديد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال أثناء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات الاجتماعية، وتؤكد هذه الدراسات على أن التنظيم الذاتي مهم لحماية الأطفال من مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي، والسعي في تحسن حماية الأطفال.

وعليه ستكون دراسة موضوع **"حماية الخصوصية المدنية للطفل في مواقع التواصل الاجتماعي"** في مبحثين: نخصص الأول لبيان مفهوم خصوصية الطفل، اما الثاني فسنوضح فيه آلية حماية هذه الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثم ننهي البحث بخاتمة تتضمن اهم النتائج والتوصيات.

والله ولي التوفيق

المبحث الأول:مفهوم خصوصية الطفل

يتزايد استخدام تقنيات الاتصال مثل مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير بين الأطفال ويوفر فرصًا أكبر للمشاركة والتفاعل والإبداع، ولكنه يعرضهم أيضًا لمخاطر سوء الاستخدام ومن ثم لا مفر من إدخال تدابير لتعزيز الاستخدام الآمن لهذه المواقع، في هذا السياق قد يكون من المناسب النظر في بعض أحكام القوانين العراقية لمعرفة الحماية الممنوحة ضد إساءة استخدام البيانات الشخصية للأطفال، وبذلك يجب علينا بيان مفهوم الطفل ومفهوم الخصوصية عن طريق تقسيم هذا المبحث الى مطلبين وعلى النحو الاتي:

المطلب الأول: تحديد معنى الطفل

المطلب الثاني: تحديد معنى الخصوصية

المطلب الأول: تحديد معنى الطفل

في البدء لابد من الإشارة الى أن القانون المدني وقانون العقوبات العراقي لم يعمد على استخدام تعبير الطفل في نصوصهِ، وإنما استخدم تعبير الصغير أو الحدث أو الصبي وهذا لا يخل بصلاحية هذه التشريعات وإنما يعبر عن دقة قانونية.

يعني الطفل في مفهوم القانون المدني العراقي النافذ، كل إنسان لم يبلغ سن الثامنة عشرة من العمر، ويفصل قانون رعاية الأحداث المرقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ عمر الطفل وتسمياته على النحو الآتي:

(أ) يُعدُّ صغيراً من لم يتم التاسعة من عمره؛

(ب) يُعدُّ حدثاً من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة؛
(ج) يُعدُّ الحدث صبياً إذا أتم التاسعة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة؛
(د) يُعدُّ الحدث فتى إذا أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة.

ونصت القوانين العراقية على تعريف الطفل بالآتي:

أولاً: إن القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ لم يضع تعريفاً للطفل وإنما نص في المادة (١٠٦) منه على أن (سن الرشد هي ثماني عشرة سنة كاملة) ونص في البند (ثانياً) من المادة (٩٧) (وسن التمييز هو سبع سنوات كاملة)

ثانياً: حددت المادة (٣) من قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ سريان القانون على الصغير والحدث وبينت المعاني المحددة لكل من الصغير والحدث والصبي والفتى لغرض تحديد المسؤولية الجنائية حيث لا يسأل جنائياً الصغير الذي لم يتم التاسعة من عمره".

في حين نصت المادة (٦٤) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل على أن (لا تقام الدعوى الجزائية على من لم يكن وقت ارتكاب الجريمة قد أتم السابعة من عمره)، وهناك مشروع قانون الأحداث الجديد الذي رفع المسؤولية الجنائية عن الأحداث إلى سن ١١ سنة.

وقد ورد تعبير الطفل أولا في قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ عندما نص في المادة (١ /٢١) منه على أن (الطفل : أي شخص لم يتم الخامسة عشرة من العمر)

وقد عرفته أتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ في المادة (١) أن الطفل هو كل انسان لم يتجاوز الثامنةعشرة، مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه) وقد انظم العراق الى هذه الاتفاقية بموجب قانون تصديق اتفاقية حقوق الطفل رقم (٣) لسنة ١٩٩٤.

المطلب الثاني: تحديد معنى خصوصية الطفل

لبيان الاطار القانوني لخصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي لابد من بيان معالجة هذا الامر في النصوص التشريعة وفي التعريفات الفقهية. لذا سنقسم هذا المطلب الى النقاط الاتية:

أولا: حماية خصوصية الطفل في المنظور التشريعي

نصت المادة (١٧) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ على ((أولا: لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والاداب العامة.)) وعند النظر الى نص المادة نجدها تخاطب العراقيين جميعا البالغ وغير البالغ، فيمكن ان ينطبق النص أعلاه على الطفل.

وقد اكد قانون رعاية الاحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل في المادة (٦٣) منه على عدم جواز تصوير الحدث واظهار ملامح الطفل.

اما بشأن موقف المشرع العراقي من حماية خصوصية الطفل على الانترنت فنجده لم يشر الى هذه الحق في التشريع الخاص بالتوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، ولكن عند مراجعة نصوص مشروع قانون

المعلومات الالكترونية لسنة ٢٠١١، نجده قد أشار في المادة (٩/خامسًا/د) من بعيد لحماية الحق في الخصوصيةة الالكترونية بشكل عام اذ اكد على المحافظة على سرية المعلومات والبيانات المتداولة عبر شبكة الانترنت.

وقد أكـدت على هذا الحق المـادة (١٦) مـن اتفاقيـة حقـوق الطفل لسنة ١٩٨٩ ((لا يجوز أن يجري أي تدخل تعسفي أو غير قانوني في للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسالته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته)).

وقد أشار التشريع البريطاني الخاص بحماية الأطفال لسنة ١٩٧٨، الى منع واستغلال الأطفال، وقد اكد تشريع العدالة الجنائية لسنة Criminal Justice Act 2003، على هذا المنع من خلال تجريم استغلال الأطفال بالتقاط صور جنسية فاضحة لهم، ويذكر ان تشريع حماية الأطفال قد شهد تغييراً جوهرياً في سنة ١٩٩٤، إذ كان الهدف من التغيير هو حماية حقوق الطفل من الإنتهاك عن طريق نشر صور فاضحة وغير لائقة لهم عبر الإنترنت، الأمر الذي بدء بالانتشار في تلك الفترة.

ولقد نصت المادة (١) من تشريع حماية حقوق الأطفال ١٩٩٤ على تجريم التقاط أو نشر أو حيازة صور فوتوغرافية غير لائقة للأطفال أي من هم دون (١٦) من العمر[١].

علما ان التشريع أعلاه قد منح لأولياء الأمور أو للمثل القانوني حق التحكم واخذ التدابير اللازمة للبيانات المتعلقة بالأطفال، بل وسحب الموافقات الخاصة بعرض أو استخدام البيانات المتعلقة بهم، ان كان عرضها أو استخدامها يعمل على تهديد حياة أو كرامة الاطفال، وفي كل الأحوال يجب على الجميع البحث عن المصلحة الفضلى لهم، إذ يجب أن تتضمن هذه التدابير ضمانات قوية لتوفير أقصى درجات الخصوصية لهم، كما يجب الانتباه والتركيز على تقنية الأجهزة المتصلة أو الذكية المستخدمة بشكل رئيسي من قبل الأطفال عن طريق ادراج تطبيق يحمي بيانتهم من جهة، ويضمن عدم اطلاعهم على برامج غير مناسبة من جهة أخرى، وذلك من خلال فرض تطبيق رقابي يتم تفعيله والتحكم به من قبل أولياء الأمور، كما ينبغي للدول أن تولي عناية خاصة لضمان حماية البيانات المتعلقة بالأطفال، وذلك عند تصنيع وتوجيه المنتجات التي تسوق بشكل رئيسي للأطفال أو من المحتمل أن يتم استخدامها بانتظام من قبل أو بالقرب من الأطفال، كما يجب وبكل الأحوال حماية كل البيانات الحساسة والشخصية بالطفل مثل البيانات الجينية، والبيانات البيومترية والبيانات الشخصية المتعلقة بالإدانات الجنائية والبيانات التي تكشف

([1]) Article (1) consist on (1-It is an offence for a person (a) to take, or permit to be taken, any indecent photograph of a child (meaning in this Act a person under the age of 16) ;or (b) to distribute or show such indecent photographs; or (c) to have in his possession such indecent photographs, with a view to their being distributed or shown by himself or others; or (d) to publish or cause to be published any advertisement likely to be understood as conveying that the advertiser distributes or shows such indecent photographs, or intends to do so. (2) For purposes of this Act, a person is to be regarded as distributing an indecent photograph if he parts with possession of it to, or exposes or offers it for acquisition by, another person. (3) Proceedings for an offence under this Act shall not be instituted except by or with the consent of the Director of Public Prosecutions)

الأصول العرقية أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية، وأيضاً تلك المتعلقة بالصحة العقلية والبدنية أو الحياة الجنسية، إذ يجب ان لا يتم الكشف عنها إلا عند الحالات القصوى المشار اليها في التشريع[١].

اما قانون الجريمة الخطيرة لسنة ٢٠١٥، فأنه يتضمن فصلاً مستقلاً عن حقوق الطفل وهو الفصل الخامس من التشريع في المواد (٦٩-٦٨-٦٧-) وقد اشارت المادة (٦٨) إلى منع التعدي او استغلال الأطفال جنسياً، بل حتى منع تصويرهم صور جنسية وتداولها واستحصال مقابل مادي عوضاً عنها، بمعنى فأن هذه المادة جرمت التعدي على حق الأطفال بالخصوصية.

بيد ان المادة (69) بالمقابل تعفي من يمتلك مثل هذه التسجيلات من المساءلة القانونية إن استطاع اثبات أن لديه سبب منطقي لامتلاكها ، أو انه لم يطلع عليها بحسب

([1])See: Guidelines to respect, protect and fulfil the rights of the child in the digital environment, Recommendation CM/Rec(2018)7 of the Committee of Ministers, Council of Europe, September 2018 Printed at the Council of Europe, P, 16-17-18. Children have a right to private and family life in the digital environment, which includes the protection of their personal data and respect for the confidentiality of their correspondence and private communications States must respect, protect and fulfil the right of the child to privacy and data protection. States should ensure that relevant stakeholders, in particular those processing personal data, but also the child's peers, parents or carers, and educators are made aware of and respect the child's right to privacy and data protectionStates and other stakeholders should ensure that children are made aware of how to exercise their right to privacy and data protection, taking into account their age and maturity and, where appropriate, with the direction and guidance of their parents, carers, legal guardians or other persons legally responsible for the child in a manner consistent with the evolving capacities of the child. Recognising that personal data can be processed to the benefit of children, States should take measures to ensure that children's personal data is processed fairly, lawfully, accurately and securely, for specific purposes and with the free, explicit, informed and unambiguous consent of the children and/or their parents, carer or legal representative, or in accordance with another legitimate basis laid down by lawThe data minimisation principle should be respected, meaning that the personal data processing should be adequaterelevant and not excessive in relation to the purposes for which they are processed. Where States take measures to decide upon an age at which children are considered to be capable of consenting to the processing of personal data, their rightsviewsbest interests and evolving capacities must be taken into considerationThis should be monitored and evaluated while taking into account children's actual understanding of data collection practices and technological developments. When children are below that age and parental consent is requiredStates should require that reasonable efforts are made to verify that consent is given by the parent or legal representative of the childStates should ensure that the likely impact of intended data processing on the rights of the child is assessed and that the data processing is designed to prevent or minimise the risk of interference with those rightsStates should ensure that the processing of special categories of data which are considered sensitive, such as genetic data, biometric data uniquely identifying a childpersonal data relating to criminal convictions, and personal data that reveal racial or ethnic origins, political opinions, religious or other beliefs, mental and physical healthor sexual life, should in all instances only be allowed where appropriate safeguards are enshrined in law. States should ensure that children and/or their parentscarers or legal representative have the right to withdraw their consent to the processing of their personal datahave access to their personal data and to have it rectified or erasednotably when the processing is unlawful or when it compromises their dignity, safety or privacy.

مقتضى الحال، أو إنها قد أرسلت إليه دون طلب منه، وهو لم يقم بالإحتفاظ بها لفترة غير معقولة[١].

قانون الإقتصاد الرقمي لسنة ٢٠١٧، تضمن هذا التشريع جملة من المواد تهدف إلى حماية الأطفال من مشاهدة الأفلام أو الصور الجنسية الإباحية، ومن أجل تطبيق ذلك تم تحديد العمر المسموح به للاطلاع على مثل هكذا محتويات، أي يجب أن يكون الشخص متجاوزاً لعمر (١٨) سنة، وهو ما نصت عليه المادة (١٤) من تشريع الاقتصاد الرقمي ٢٠١٧،[٢] وعليه فأن المواقع التي تنشر مثل هذه الأمور عليها ان تتحقق من عمر الشخص المشاهد؛ مما يحتم عليه (المشاهد) عرض بيانته الشخصية، بمعنى إنتهاك لخصوصيته بمقدار معين بخلاف المعتاد عند تصفح باقي المواقع على شبكة الإنترنت، وذلك ما نصت عليه المادة (١٦) من التشريع أعلاه.[٣]

([1]) PART (5) PROTECTION OF CHILDREN AND OTHERS Protection of children. Article (69) consist on: (Possession of pedophile manual) (1) It is an offence to be in possession of any item that contains advice or guidance about abusing children sexually. (2) It is a defense for a person (D) charged with an offence under this section (a) to prove that D had a legitimate reason for being in possession of the item; (b) to prove that (i) D had not read, viewed or (as appropriate) listened to the item, And (ii) D did not know, and had no reason to suspect, that it contained advice or guidance about abusing children sexually; or (c) to prove that (i) the item was sent to D without any request made by D or on D's behalf, and (ii) D did not keep it for an unreasonable time. (3) A person guilty of an offence under this section is liable (a) on summary conviction in England and Wales, to imprisonment for a term not exceeding 12 months or to a fine, or to both; (b) on summary conviction in Northern Ireland, to imprisonment for a term not exceeding 6 months or to a fine not exceeding the statutory maximum, or to both; (c) on conviction on indictment, to imprisonment for a term not exceeding 3 years or to a fine, or to both. (4) Proceedings for an offence under this section may be brought (a) in England and Wales, only by or with the consent of the Director of Public Prosecutions; (b) in Northern Ireland, only by or with the consent of the Director of Public Prosecutions for Northern Ireland. (5) In England and Wales, the following provisions of the Protection of Children Act 1978 apply in relation to prohibited items as they apply in relation to indecent photographs of children (within the meaning of that Act) (a) section 4 (entry, search and seizure); (b) the Schedule (forfeiture of photographs).

([2]) Article (14) consist on (A person contravenes this subsection if the person makes pornographic material available on the internet to persons in the United Kingdom on a commercial basis other than in a way that secures that, at any given time, the material is not normally accessible by persons under the age of 18)

([3]) Article (16) consist on (The age-verification regulator: designation and funding () The Secretary of State may by notice designate any person, or any two or more persons jointly, as the age-verification regulator for the purposes of (a) all of the functions of the age-verification regulator under this Partor (b) any of those functions specified in the notice by which the designation is made. (2) Different persons may be designated for the purposes of different functions(3) The Secretary of State may at any time by notice (a) revoke a designation under this section; (b) designate one or more other persons in place of any person or persons designated under this section(4) The Secretary of State's power to designate a person under this section includes a power to designate the holder for the time being of any office or employment specified in the notice by which the designation is made(5) The Secretary of State must not make a designation under this section unless satisfied that (a) arrangements will be maintained by the age-verification regulator for appeals to which subsection (6) applies, and (b) any person hearing an appeal under those arrangements will be sufficiently independent of the age-verification regulator. (6) This subsection applies to appeals (a) by a person on whom a financial penalty has been imposed under section 19 (1) or (10)against the imposition of that penalty; (b) by a person to whom an enforcement notice has been given

علما ان المادة (١٥) من قانون الاقتصاد الرقمي لسنة ٢٠١٧ ، كانت قد عرفت المقصود بالمواد الإباحية بأنها (الصور او الفيديوهات التي تم إنتاجها فقط أو بشكل أساسي لأغراض الإثارة الجنسية، أو من المنطق أنه أنتج لتحقيق ذلك الغرض فقط).[١]

وقد عرف المشرع الاماراتي الحق في الخصوصية في قانون حقوق الطفل الصادر عام ٢٠١٦،عندما كرس حق الطفل في الخصوصية بموجب نص المادة(٥) من القانون والتي نصت على أن ((للطفل الحق في احترام خصوصيته وفقاً للنظام العام والاداب مع مراعاة حقوق ومسؤوليات من يقوم على رعايته طبقًا للقانون)).

ثانيًا: حماية خصوصية الطفل في المنظور الفقهي

تمتاز فكرة الحق في الخصوصية بأنها فكرة مرنة ومتطورة وهي في ذات الوقت متغيرة من زمان الى اخر ومن مكان الى اخر فهي تختلف بأختلاف العصور واختلاف البيئة الثقافية والسياسية والدينية السائدة[٢].

وأن الحق في الخصوصية بدأ ينتشر ويفرض نفسه مع التطور التكنولوجي لاسيما مع انتشار شبكة الانترنت ووسائل تقنية المعلومات والتي شكلت خطورة أكبر على حقوق الإنسان الشخصية، حيث بات من السهل انتهاك النطاق الشخصي للأشخاص، والحصول على معلومات خاصة بهم لا يرغبون الإفصاح عنها للغير وذلك من خلال التكنولوجيا الحديثة.

لذا فان الحق في الخصوصية من المصطلحات الحديثة نسبيا بل كان يعتمد بصورة أساسية على مصطلح الحق في الحياة الخاصة، وحتى عند استخدام بعض الفقه القانوني لهذا المصطلح نجده يساوي بينه وبين مصطلح الحق في الحياة الخاصة، فتارة يستخدم الخصوصية وتارة يستخدم الحياة الخاصة للدلالة على ذات المعنى[٣].

ويُشير البعض[٤]، إلى أهمية التمييز بين حق الخصوصية والحق في الحياة الخاصة فالأخيرة مصطلح يشير إلى ظرف المكان فكل ما يدور داخل البيوت هو حياة

---

under section 19(2), against the giving of that notice; (c) by a person identified as the non-complying person in a notice given under section 21, against the giving of that notice; (d) by an internet service provider to whom a notice has been given under section 23(1)against the giving of that notice; (e) by a person identified as the non-complying person in a notice given to an internet service provider under section 23(1), against the giving of that notice(7) A notice under subsection (1) or (3) must be published in the London, Edinburgh and Belfast Gazettes(8) The Secretary of State may pay grants or make loans to the age-verification regulator to cover expenditure incurred in the carrying out of its functions(9) Grants may be paid and loans made under subsection (8) subject to any conditions the Secretary of State thinks appropriate (including conditions as to repayment).

([1]) Article (15-f-i) consist on (that it was produced solely or principally for the purposes of sexual arousal

([٢]) القاضي اياد محسن ضمد، حماية حق الخصوصية من تأثير الاعلام في العراق، مكتبة صباح، بغداد، سنة ٢٠١٧، ص ٥-٦.

([٣]) د. محمد الشهاوي، الحماية القانونية لحرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، مصر، سنة ٢٠٠٥، ص ١١٥.

([٤]) محمد أمين الخرشة، إبراهيم سليمان القطاونة، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في قانون العقوبات الاماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية والشرعية،المجلد ١٣، العدد الاول، 2016 ،ص٦٧ وما بعدها.

خاصة ينبغي أن تحترم كالحق في حرمة المنزل أو المسكن، وحرمة الذات أو شخص الإنسان، بينما الحق في الخصوصية يشير للمفهوم الشخصي حيث انتهت التطورات المتلاحقة في العالم الرقمي إلى أهمية حماية البيانات الشخصية فهي تشير إلى الحق في الخصوصية، أي أنها ترتبط بالشخص ككائن حي، ومن أمثلتها الحق في حماية البيانات المتعلقة بالاتصالات أو وسائط التواصل الاجتماعي أو المراسلات البريدية والإليكترونية وغيرها.

لذا فقد قيل في تعريف هذا الحق بأنه ((مطالبة الشخص في تحديد مقدار المعلومات التي من الجائز الإفصاح عنها للغير))[١].

وتتمحور خصوصية الطفل على مواقع التواصل الاجتماعي في منع تداول صور الطفل ومشاهد الفيديو الخاصة به، او أي معلومات تتعلق بتعليمهِ او صحتهِ او سمعتهِ، فالمؤكد أنها تدخل ضمن عناصر الحق في الخصوصية، بيد الصعوبة بمكان تظهر عند قيام الاهل بمشاركة صور أطفالهم وفديوهاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، او تداول أي معلومات يحضر القانون تداولها، لا بل ان بعضهم اعتبر هذه المواقع مصدرا لتحقيق الربح، دون اكتراث الاهل في ان هذه الأفعال غير جائزة وليست من حقهم لان تمس حقوق غيرهم وهم الأطفال.

من كل ما تقدم يُمكن القول بأن مفهوم خصوصية الطفل يعني وهو عدم تطفل الاخرين على حياة الطفل، صوره، أخباره، معلوماته وبياناته وكل ما يخصه.

وهنا يمكننا القول بأن خصوصية الطفل تكون في خطر بثلاث حالات: **الأولى** اذا عمد الطفل على مشاركة صوره بنفسه مع وجود موافقة الاهل او عدم موافقتهم يُعد انتهاكًا للخصوصية، **والحالة الثانية** عند قيام الاهل بمشاركة صور الأطفال مع وجود موافقة الطفل او عدمها، **والحالة الثالثة** عند قيام الغير بمشاركة صور وفديوهات الطفل على مواقع التواصل الاجتماعي مع فرض موافقة الاهل وعدم موافقتهم.

بيد ان الفرضيات أعلاه هل تتنازع مع حق الاهل في تربية أطفالهم والاشراف على قراراتهم؟ هذا ما سنتعرف عليه في السطور القادمة.

المبحث الثاني: آلية حماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي

أن تحديد الوسائل القانونية التي يمكن من خلالها توفير حماية كافية للأطفال في مواقع التواصل الاجتماعي، يوجب علينا تحديد من هو الشخص الذي ينتهك خصوصية الطفل؟ هل يقتصر على الغير؟ الذي لا يرتبط بصلة قرابة مع الطفل؟ ام يشمل اهل الطفل ونفسه؟ هذا من جانب ومن جانب اخر ينبغي بيان موقف التشريعات في توفير الاليات التي من خلالها يتم الحفاظ على خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي.

([1]) See: Alan Westin, Social and political Dimensions of Privacy, Journal of Social Issues, Vol.59, NO2, 2003, P3. ((Privacyis the claimof an individual to determine what information about himself or herself should be known to others)).

من كل ماتقدم سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، نبين في الأول حدود خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي، ونبين في الثاني الوسائل القانونية لحماية خصوصية الطفل في هذه المواقع

المطلب الأول: حدود خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي

على الرغم من المزايا التي تحققها وسائل التواصل الاجتماعي في سهولة التواصل فضلا عن جني الأرباح، الا ان لها الكثير من السلبيات التي تؤثر على الجميع لاسيما الأطفال، فبعض الأطفال يستخدم هذه الوسائل لأغراض تعليمية والبعض الاخر لغرض استخدام الألعاب الالكترونية والبعض الاخر لمشاهدة الفديوهات المتاحة لا بل ان البعض الاخر يكون هو المحتوى المطروح على وسائل التواصل الاجتماعي.

وهنا يظهر التساؤل عن مدى إمكانية احقية الاهل في نشر صور وفديوهات خاصة بأطفالهم في مواقع التواصل الاجتماعي؟ على اثر هذا الامر انشطر رأي الفقه بين مؤيد ومعارض، إذ يذهب أصحاب **الرأي الأول**[١] وهم المؤيدين الى القول إن من حق الاهل تربية أبنائهم وتوجيههم وارشادهم ومن قبيل ذلك قد يحصل الاهل على النصائح والارشادات عند نشر محتوى يتعلق بأطفالهم وقد يكون هذا المحتوى يؤمن الدعم النفسي والمادي للطفل فمن خلاله قد يحص الطفل على عروض من شركات عالمية.

اما **أصحاب الرأي الثاني**[٢] فهو يخالف تمامًا ما ذهب اليه أصحاب الرأي أعلاه فيؤكد على عدم احقية الاهل في نشر أي محتوى يتعلق بأطفالهم، لان هذا الامر يُعد من قبيل انتهاك الحق في الخصوصية، وهذا ما يؤدي الى تعرض الطفل الى التنمر، بل يؤكد أصحاب هذا الرأي الى ان قيام الاهل بنشر أي محتوى يتعلق بالأطفال من شأنه قيام النزاع بين الاهل والطفل عندما يبلغ، وهذا ما حصل فعلاً عندما قامت فتاة بسن الثامنة عشرة برفع دعوى على اهلها لانتهاكهم حق الخصوصية، إذ قاموا بنشر ما يزيد عن (٥٠٠) صورة لها على الفيسبوك بأوضاع غير لائقة (أثناء تبديل الملابس واثناء استخدام الحمام) وعندما طالبتهم بمسحها رفضوا، فعمدت اللجوء الى القضاء ورفع دعوى إذ ان هذه الصور باتت تؤثر على حياتها وتمثل انتهاك لحقها بالخصوصية.

ومن جانبنا نذهب الى ان احقية الاهل في نشر محتوى يتعلق بإطفالهم في مواقع التواصل الاجتماعي ينبغي ان يُحدد ويُطر بقيود معينة تقوم أساسها على حدود النظام العام والاداب العامة فضلا عن مراعاة مصلحة الطفل الفضلى، ومن هنا نجد ان بإمكان الاهل نشر محتوى يتعلق بإطفالهم طالما كان هذا المحتوى يتناسب مع النظام العام والاداب العامة، ولا يؤدي الى الاضرار بالطفل في الوقت الحالي ام في المستقبل.

([1]) See: Stacey B. Steinberg, SHARENTING: CHILDREN PRIVACY IN THE EAG OF SOCIAL MEDIA, Emory Law Journal, Vol. 66: 839, 2017 , p846.

([2]) See: Holly Kathleen Hall, Oversharenting: Is It Really Your Story to Tell?, 33 J. Marshall J. Info. Tech. & Privacy L. 121 (2018) , p 122.

ويؤكد الفقه[١]، على ان الجانب الأكثر أهمية في الوقت الحاضر هو المعلومات التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي للأطفال والآباء حتى يتمكنوا من استخدامها بشكل صحيح، لكي يمكن التحكم في الاستخدامات التجارية لمواقع التواصل بشكل أفضل، لذا لابد من وضع حد لأستخدامت الأطفال لهذه المواقع إذ من الصعب تنظيم بعض الإجراءات لأن الأطفال لا يتحملون نفس المسؤولية القانونية التي يتحملها الكبار، في هذه الحالة لابد من تعزيز سياسات التنظيم الذاتي في كل من هذه الشبكات الاجتماعية في حالة صور الأطفال.

المطلب الثاني : الوسائل القانونية لحماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي

في هذا المطلب سنقف على موقف التشريعات الناظمة لحماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن بيان موقف منظمة اليونيسيف وذلك بتقسيم المطلب على ثلاثة فروع وعلى النحو الاتي:

الفرع الاول: حماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الامريكي

في عام ١٩٨٩، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، معلنة أن الدول ستحترم وتضمن حقوق الأطفال، بما في ذلك الحق في حماية خصوصيتهم، منذ ذلك الوقت، تزايد قلق مفوضي حماية البيانات والخصوصية في أوروبا بشأن التعدي عبر الإنترنت على الحياة الخاصة للأطفال، في الوقت نفسه أدرك المفوضون أن النهج القائم على التعليم مقترنًا بالبيانات تنظيم الحماية هو أحد أكثر الطرق فعالية لمعالجة المشكلة، وففي المؤتمر الدولي الثلاثين لمفوضي حماية البيانات والخصوصية في أكتوبر ٢٠٠٨[٢]، حذر قرار بشأن خصوصية الأطفال على الإنترنت، من المخاطر المحتملة على خصوصية مستخدمي الشبكات الاجتماعية حيث أن المعلومات الخاصة بكل ملف تعريف متاحة لمجتمع المستخدمين، يسهّل نقص الحماية

([1]) ((The most important aspect nowadays is the information provided by SNS to children and parents so that they can use them correctly.Commercial uses of SNS can be better controlled but, in the case of social uses, when we find peer-to-peer relationships it is more difficult to regulate certain actions because children do not have the same legal responsibility as an adult. In this case, the first step is to provide children with clear and attractive TOS to read, and to give them available and effective channels for complaint., to enhance self-regulation policies in both of these SNS in the case of child images)) See: María De-Miguel-Molina a , Juan Vicente Oltra-Gutiérrez a,Jawahitha Sarabdeen ba, An exploratory study on the privacy of children's images in Spain's most widely used social network sites (Tuenti and Facebook), International Review of Law, Computers & Technology Vol. 24, No. 3, November 2010, Available on https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13600869.2010.523953 , last visit (3/5/2023) p284.

([2])٣٠ th International Conference of Data Protection and Privacy Commissioners. Strasbourg, 17 October 2008, Draft Resolution on Children's Online Privacy, Available on https://www.agpd.es/portalweb/privacyconference2009/documen acion/common/childrens_online_privacy_en.pdf

نسخ جميع أنواع المعلومات الشخصية من هذه الملفات الشخصية وتسريب هذه المعلومات خارج الشبكة عند فهرستها بواسطة محركات البحث[١].

وقد شددت سلطات حماية البيانات على الحاجة إلى القيام بحملة إعلامية تشمل كلا من الأطراف العامة والخاصة من أجل منع مختلف المخاطر المرتبطة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وتمت التوصية الى موردي خدمات هذه المواقع من بين آخرين:

١. لاعتماد تدابير تتعلق بالرقابة على المعلومات، والأمن ، وحذف الملفات الشخصية
٢. لتشجيع استخدام الأسماء المستعارة ،
٣. لمنع تنزيل ملفات البيانات الجماعية من قبل أطراف ثالثة ، و
٤. لضمان عدم إمكانية استكشاف بيانات المستخدم إلا عن طريق محركات البحث الخارجية وبموافقة المستخدم.

في عام ١٩٩٨ طورت لجنة التجارة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA، ٢٠٠٠) والذي يتطلب من المفوضية سن القواعد التي تحكم جمع المعلومات الشخصية للأطفال دون سن ١٣ عامًا عبر الإنترنت، وعلى الشركات ان تبذل جهد معقول (مع الأخذ في الاعتبار التكنولوجيا المتاحة) لضمان أنه قبل جمع المعلومات الشخصية من الطفل، يتلقى أحد والدي الطفل إشعارًا بممارسات معلومات المشغل ويوافق على هذه الممارسات، فمن خلال هذه الطريقة، سيتم إبلاغ الأطفال ما إذا كان المحتوى الذي يرغبون في الوصول إليه مناسبًا لفئتهم العمرية[٢].

وإن من احكام هذا القانون هو إلزام مشغل مواقع التواصل بوضع رابط خاص يسمعى اشعار الخصوصية في كل جزء يطلب فيه من الطفل الادلاء بمعلومات شخصية تتعلق بهِ، وقد نصت المادة (٣١٢/٥) على أنه ((يقع على عاتق المشغل تقديم اشعار الخصوصية والحصول على موافقة الوالدين والتحقق منها قبل جمع او استخدام او

([1]) ((In 1989, the United Nations General Assembly adopted the International Convention on the Rights of the Child, declaring that states would respect and ensure the rights of children, including the right to the protection of their privacy. Since that time, Data Protection and Privacy Commissioners of Europe have grown increasingly concerned over the online encroachment into the private lives of children. At the same time, Commissioners have recognized that an education-based approach combined with data protection regulation is one of the most effective methods of addressing the issue At the 30th International Conference of Data Protection and Privacy Commissioners in October 2008, a Resolution on Children"s Online Privacy warned the potential risks to the privacy of Social Networks users as information on each profile is available to the user community. The lack of protection makes it easy to copy all types of personal information from these profiles and leak this information outside of the network when indexed by search engines.)) See: JAWAHITHA SARABDEEN, MARIA DE-MIGUEL-MOLINA, Social Network Sites and Protection of Children: Regulatory Framework in Malaysia, Spain and Australia, Available on https://www.researchgate.net/publication/234811950_Social_network_sites_and_protection_of_children_regulatory_framework_in_Malaysia_Spain_and_Australia , last visit (4/2/2023) p.134

([2]) Children's Online Privacy Protection Act (COPPA), Federal Trade Commission USA:2000, Available on http://www.ftc.gov/bcp/conline/pubs/buspubs/coppa.htm ,

الكشف عن المعلومات الشخصية للأطفال، ويجب ان يكون الاشعار مكتوبًا بشكل واضح ومفهوم، ويجب الا يحتوي على مواد غير مرتبطة او متناقضة)).

توفر مواقع الشبكات الاجتماعية مثل Face book استجابة لطلب المنظمين والعامة عند وضع الخيار في إعداد خصوصية الملف الشخصي، اذ يسمح للمستخدمين بإدارة خصوصيتهم، وتحدد المساحة الخاصة بهم من خلال خلاصات أخبار البحث للمستخدم بممارسة السيطرة على الملف الشخصي للمستخدم، كما يوفر خيارات لنشر القصص أو عدم نشرها، لكن تجدر الإشارة إلى أن معظم مواقع الشبكات الاجتماعية تجمع المعلومات الشخصية، على سبيل المثال، يجمع Face book المعلومات الشخصية التي يوفرها المستخدمون أثناء تفاعل المستخدمين مع الويب، فعن طريق هذه التفاعلات تظهر الإعلانات التجارية للمستخدم.

علما ان البيانات المتاحة ضمن مواقع التواصل الاجتماعي مصنفة في ٥ أنواع:

١. بيانات الخدمة: تُعطى كمعلومات أساسية للتسجيل كعضو في هذه المواقع

٢. البيانات المكشوفة: يتم نشر هذه البيانات من قبل المستخدم على صفحاته على سبيل المثال الصور والرسائل.

٣. البيانات الموكلة: تنشر على صفحات أخرى، البيانات هي نفسها التي يتم نشرها في البيانات التي تم الكشف عنها ولكن لا يتحكم فيها.

٤. البيانات العرضية: يتم نشر هذه الأنواع من البيانات من قبل الآخرين الذين يتحدثون عن مستخدم، إنها نفس البيانات التي تم الكشف عنهاK وليس للممستخدم سيطرة عليها ولا هو من صنعها.

٥. البيانات السلوكية: يتم جمع هذه الأنواع من البيانات بواسطة مواقع التواصل حول عادات الفرد وارتباطاته[1].

والامر الواجب الذكر هنا ان الغاية الأساسية من هذا التشريع هو متابعة الاهل لجميع أنشطة أطفالهم على مواقع التواصل الاجتماعي، علما أن هذا القانون يُطبق على كل من لديه موقع الكتروني على الانترنت يستهدف الأطفال دون الثالثة عشر من عمرهم في الولايات المتحدة الامريكية، او يُقدم خدمة مباشرة لهم مقابل تسجيلهم لمعلومات شخصية متعلقة بهم، وهنا يظهر النقص التشريعي إذ كيف يتم حماية خصوصية الطفل في المواقع التي لا تعمل في الولايات المتحدة الامريكية؟

([1])((The data available under Social Network are categorised into 5 types:

.١service data: it is given as basic information to get registered as SNS member

.٢disclosed data: this data are posted by a user on his pages for example photograph and messages.

.٣entrusted data: they are posted on others" pages. The data is same as what is posted in disclosed data but the data subject does not have control over it.

.٤incidental data: these types of data are posted by others that talk about a user. It is same as disclosed data. The data subject has no control over them and neither he created them.

٥. behavioural data: these types of data are collected by the SNS about one"s habits and his association)) See: JAWAHITHA SARABDEEN, MARIA DE-MIGUEL-MOLINA, OP.CIT, P.135.

وفي هذا القانون ثمة ما يعرف بإشعار الخصوصية المباشر الى الاهل، إذ يجب ان يتضمن نفس المعلومات المدرجة على الموقع، ويجب ان يقوم مشغل الموقع بإبلاغ الاهل عند رغبته بجمع معلومات شخصية تتعلق بالطفل وابلاغهم بالكيفية التي تمكنهم عن طريقها ارسال موافقتهم، وقد اشترط القانون ان تكون موافقة الاهل مكتوبة ومفهومة وواضحة.

وقد نصت المادة (٣١٢/١٠) ((يجب على مشغل موقع ويب او خدمة الانترنت الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية التي يتم جمعها عبر الانترنت من الطفل طالما كان ذلك ضروريا لتحقيق الغرض الذي تم جمع المعلومات من أجله ويجب على المشغل حذف هذه المعلومات بإستخدام التدابير المعقولة للحماية من الوصول غير المصرح لها))

وقد يقوم مشغل الموقع بالكشف عن معلومات الطفل الشخصية وهناك أنواع من الكشف[١]، أولهما: أن يقوم مشغل الموقع باستخدام معلومات الطفل لأغراض داخلية تساعد في التسويق والترويج للأطفال بعد التعرف عليهم وتساعد كذلك في تحديد هواياتهم وميولهم واهتماماتهم وهذا النوع لا يستدعي السرعة في الحصول على موافقة ولي الأمر؛ إذ يمكن أن تأتي قبل أو بعد جمع واستخدام هذه المعلومات بشرط ألا يتم استخدامها أو تداولها مع طرف آخر.

اما النوع الثاني وهو الكشف عن المعلومات الشخصية للعامة فيجب على مشغل الموقع إذا ما أراد أن يقوم بالكشف عن المعلومات الشخصية المحصلة من الأطفال وإظهارها وإتاحتها للعامة موافقة أن يقوم بالحصول على موافقة ولي الأمر الذي تشمل توقيع ولي الأمر.

أما النوع الثالث وهو الكشف عن المعلومات الشخصية لطرف ثالث، يجب على مشغل الموقع أن يعطي ولي الأمر الخيار بالموافقة على جمع واستخدام المعلومات المحصلة من الأطفال، دون أن يرتبط ذلك بموافقته على الكشف عنها أو مشاركتها مع طرف ثالث؛ ويستطيع مشغل الموقع استخدام معلومات الطفل لأطراف أخرى لدعم العمليات الداخلية الخاصة بالموقع أو خدماته بما في ذلك الدعم الفني والتقني.

وفي واقعة عمد موقع TikTok الذي يستطيع مستخدميه التصوير والغناء ونشر ما يقومون به لمن أرادو، بجمع ونشر بيانات تتضمن صور الأطفال ونشرها بدون علمهم مما اثار ذلك حفيظة ذوي الاطفال، وقد حكم على الموقع بغرامة مالية مقدارها (٥.٧) مليون دولار وكذلك تم الزامهِ بحذف جميع البيانات المتعلقة بالأطفال[٢].

ومن قبيل تطبيق قانون حماية خصوصية الأطفال على الانترنت نجد ان شركة Google وشركتها الفرعية YouTube قد خضعتا لتنفيذ إجراءات لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) بشأن انتهاكات قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت

---

(١) يُنظر: ايمان محمد سالم، حماية خصوصية الطفل في العالم الافتراضي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة- كلية القانون، سنة ٢٠١٩، ص ٣٥.

(2) See: Federal Court, Central District of California, United States of America (For the Federal Trade Commission), Plaintiff, v. Musical.ly, a corporation; and Musical.ly, Inc. a corporation, Defendant. Available on :https://www.ftc.gov/legal-library/browse/cases-proceedings/172-3004-musically-inc , last visit (4/10/2023).

(COPPA)، ففي أيلول (سبتمبر) ٢٠١٩ قامت الشركات المذكورة بجمع معلومات شخصية من مشاهدي القنوات الموجهة للأطفال دون الحصول على موافقة الوالدين أو إخطار الوالدين، وعمدت هذه الشركات على كسب ملايين الدولارات باستخدام ملفات تعريف الارتباط هذه من خلال تقديم إعلانات مستهدفة لمشاهدي تلك القنوات، على الرغم من ادعاء YouTube أنه موقع ويب للجمهور العام، إلا أن بعض القنوات الفردية داخل نظامه الأساسي يتم توجيهها للأطفال وتتطلب الامتثال لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA)، وعندما سعت لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) لتنفيذ القانون على وسائل التواصل الاجتماعي، صرح رئيس لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) جو سيمونز أن "YouTube يروج لاعلانات تخص الأطفال دون موافقة الوالدين ولصالح عملاء الشركات المحتملين"، وعندما يتعلق الأمر بالامتثال لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت، رفضت الشركة الاعتراف بأن أجزاء من نظامها الأساسي كانت موجهة للأطفال بشكل واضح "، مشيرًا إلى أنه لا يوجد أي عذر لانتهاكات موقع YouTube.[1]

وتشير الشكوى المقدمة ضد YouTube و Google إلى أن الشركة كانت تعلم أن منصة YouTube لديها العديد من القنوات الموجهة للأطفال وأنها عمدت إلى تسويق نفسها لتكون وجهة رئيسية للأطفال من خلال العروض التقديمية المقدمة لشركات الأطفال الشهيرة، وعلى وجه التحديد تشير الشكوى إلى عرض تقديمي تم تقديمه إلى شركة Mattel، الشركة المصنعة لـ Barbie and Monster High، والذي ذكرت خلاله الشركة أن "YouTube هو الرائد والرائج في الوصول إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١١ عامًا اذ يعد المفضل اكثر من القنوات التلفزيونية." وفي عرض تقديمي آخر لماركة الألعاب Hasbro ، صانع My Little Pony و Play-Doh، ادعى المدعي عليهم أنه "تم التصويت بالإجماع على YouTube كموقع الويب المفضل للأطفال من سن ٢ إلى ١٢" ، وأن "٩٣٪ من المراهقين يزورون موقع YouTube لمشاهدة مقاطع الفيديو، " على الرغم من تسويق نظامهم الأساسي كوجهة

([1])((Google LLC and its subsidiary, YouTube, LLC were subject to the FTC's enforcement action for COPPA violations in September 2019 for their collection of personal information from viewers of child-directed channels without obtaining parental consent or notifying parents. The personal information being collected was in the form of cookies, or persistent identifies that are used to track users across the Internet. YouTube was able to earn millions of dollars using these cookies by delivering targeted ads to viewers of those channels. Although YouTube claimed to be a general-audience website, some of the individual channels within its platform are childdirected and require compliance with COPPA. When the FTC sought enforcement against the media giant, FTC Chairman Joe Simons stated that "YouTube touted its popularity with children to prospective corporate clients," and "yet when it came to complying with COPPA, the company refused to acknowledge that portions of its platform were clearly directed to kids," noting that there is no excuse for YouTube's violations.)) See Statement of Joeseph J. Simons & Christine S. Wilson Regarding FTC and People of the State of New York v.Google LLC and YouTube, LLC،(٢٠١٩) , Last visit (22/4/2023) , Available on:https://www.ftc.gov/system/files/documents/public_statements/1542922/simons_wilson_google_youtube_statement.pdf

مفضلة على الإنترنت للأطفال ، أكد YouTube بدلاً من ذلك للشركات الشريكة أنها لا تخضع لأي متطلبات COPPA بموجب القانون[١].

وعلى اثر ذلك تم تقديم التسوية بين FTC و YouTube و Google في ٤ سبتمبر ٢٠١٩ وطالبت الشركة بدفع ١٣٦ مليون دولار إلى لجنة التجارة الفيدرالية و ٣٤ مليون دولار لولاية نيويورك لانتهاكاتها لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت، لتصبح أكبر مبلغ حصلت عليه لجنة التجارة الفيدرالية في قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA) كإجراء لتنفيذ منذ صدوره، وتطلبت التسوية أيضًا من Google مجموعة من الشروط وهي[٢]:

(١) تطوير وتنفيذ وصيانة نظام يسمح لمالكي قنوات YouTube بتحديد المحتوى الخاص بهم على أنه موجّه للأطفال، ويبلغ مالكي القنوات بأن المحتوى الموجه للأطفال قد يخضع لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA).

(٢) تقديم تدريب سنوي لموظفي Google المسؤولين عن إدارة علاقات الشركة مع مالكي قنوات YouTube، من اجل تدريبهم على الامتثال لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت.

(٣) تقديم إشعار بممارساتها فيما يتعلق بجمع المعلومات الشخصية من الأطفال واستخدامها والإفصاح عنها، بما يتوافق مع قانون COPPA.

([1]) ((The complaint against YouTube and Google reports that the company knew YouTube platform to have numerous child-directed channels and that it intentionally marketed itself to be a top destination for kids throughout presentations made to popular children's companies. 69 Specifically, the complaint references to a presentation made to Mattel, the maker of Barbie and Monster High, during which the company stated, "YouTube is today's leader in reaching children aged 6-11 against top TV channels." In another presentation to toy brand Hasbro, maker of My Little Pony and Play-Doh, defendants claimed that "YouTube was unanimously voted as the favorite website for kids 2-12," and that "93% of tweens visit YouTube to watch videos." Despite marketing their platform as a favorite online destination for kids, YouTube instead asserted to partner companies that they were not subject to any COPPA requirements under the law.)) See:Dersim Kaya, Ignore COPPA: An industry standard, Seton Hall University, last visit (1/5/2023) ,Available on https://scholarship.shu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2372&context=student_scholarship , p13

([2]) ((The settlement between the FTC, YouTube and Google was filed on September 4, 2019 and required the company to pay $136 million to the FTC and $34 million to New York state for its COPPA violations, becoming the largest amount the FTC had obtained in a COPPA enforcement action since its enactment. 73 The settlement also required Google to (1) develop, implement, and maintain a system that permits YouTube channel owners to identify their content as child directed, and that informs channel owners that child-directed content may be subject to COPPA, (2) provide annual COPPA compliance training to Google personnel responsible for managing the company's relationships with YouTube channel owners, (3) provide notice of its practices with respect to thecollection, use, and disclosure of personal information from children, in compliance with the COPPA Rule, and (4) obtain verifiable parental consent before collecting personal information from children)) See: Fed. Trade Comm'n, Google and YouTube Will Pay Record $170 Million for Alleged Violations of Children's Privacy Law, (2019), https://www.ftc.gov/news-events/news/press-releases/2019/09/google-youtube-will-payrecord-170-million-alleged-violations-childrens-privacy-law

(٤) الحصول على موافقة الوالدين التي يمكن التحقق منها قبل جمع المعلومات الشخصية من الأطفال.

وبعد التسوية أعلنت Google أنها ستنهي الإعلانات على المحتوى الذي تم تحديده على أنه موجه للأطفال بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٠ تقريبًا وستقوم بتعطيل ميزات معينة على القنوات الموجهة للأطفال على YouTube، ونتج عن التسوية أن يتحمل منشئو المحتوى الفرديون على YouTube مسؤولية التأكد من أن قنواتهم تتلائم مع قانون COPPA وتحديد ما إذا كانت قنواتهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم موجهة إلى الأطفال، وقد قيدت منشئي المحتوى إلى جانب التخلص من الميزات الرئيسية التي تتطلب تسجيل دخول المستخدم أو بيانات المستخدم، مثل التعليق والدردشة المباشرة وحفظ مقاطع الفيديو لمشاهدتها لاحقًا[١].

وتنفيذا لاحكام قانون حماية خصوصية الطفل ايضًا نجد ان كلا من (Meta, Facebook, instagram) قد عمدوا على حضر المستخدمين الذين تقل أعمارهم عن ثلاثة عشر عامًا تمامًا كطريقة للامتثال لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت، فعلى الرغم من أن Instagram و Facebook ، جنبًا إلى جنب مع Snapchat و TikTok ، من بين بعض أكثر منصات التواصل الاجتماعي شيوعًا التي يستخدمها المراهقون، فقد تهربوا من إجراءات إنفاذ قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA) عن طريق إبعاد أي فرد دون سن الثالثة عشر من استخدام خدماتهم[٢].

يعد استخدام Meta للقيود العمرية على Facebook و Instagram رد فعل مباشر على تنفيذ COPPA وأوجه حمايته للأطفال دون سن الثالثة عشرة، إذ لا يتطلب قانون COPPA أن يقوم المشغل بجمع معلومات العمر، الا أن Facebook نفسه يتطلب من المستخدم عند التسجيل للحصول على حساب تقديم تاريخ ميلاده، فقد ثبت أن هذه الممارسة غير كافية في منع الأطفال من الوصول إلى موقع الويب بسبب تزوير العمر، لقد وجد أن ٣٩٪ من المراهقين يزورون أوصافهم العمرية للوصول إلى Facebook ومن الشائع أيضًا أن الآباء يساعدون أطفالهم القصر في إنشاء حسابات

([1])((After the settlement, Google announced it would end behavioral advertising on content identified as child-directed starting around January 1, 2020 and would disable certain features on child-directed channels on YouTube. The settlement resulted in individual YouTube content creators to have the responsibility of ensuring their channels are complaint with the COPPA Rule COPPA and determining whether their channels and videos are directed at children. advertising on children's videos also cut down creators' advertising revenue along with the elimination of key features that require user login or user data, such as commenting, live chatting, and saving videos to watch later.)) See : Stephen Beemsterboer, COPPA Killed the Video Star: How the YouTube settlement shows that COPPA does more harm than good, Illinois Business Law Journal, (2020), last visit (1/5/2023) ,Available on http://publish.illinois.edu/illinoisblj/files/2020/06/12-Stephen-COPPA.pdf

([2]) ((Meta, Facebook, and Instagram Companies often ban users under thirteen years of age altogether as a method of avoiding COPPA compliance. Although Instagram and Facebook, along with Snapchat and TikTok, are among some of the most popular social media platforms used by tweens and teens, they have evaded COPPA enforcement action by simply dispelling any individual under thirteen from using their services.)) See: Dercem Kaya, op. cit, P.15

على Facebook ، مما يؤدي في النهاية إلى التحايل على امتثال الوالدين الى قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA)[١].

وفي خطوة إيجابية اتخذتها Facebook و Instagram لتوفير آلية للكشف عن المستخدمين الأطفال هي بدء عملية تسمح للمستخدمين الآخرين بالإبلاغ عن حسابات القاصرين الخاصة بالأطفال إلى المشغل، مما يؤدي في النهاية إلى حذف الحساب[٢].

من كل ما تقدم يُمكن القول بأن قانون حماية خصوصية الطفل على الانترنت الأمريكي على الرغم من كونه القانون الأول الذي يهتم بهذه الشريحة المهمة في المجتمع، بيد انه قد ركز على حماية خصوصية الطفل اذا تم انتهاكها من لدن الغير، وحمى الأطفال أيضا من أن يقوموا بمشاركة بياناتهم الشخصية بأنفسهم بيد أنه لم يتناول مشكلة مشاركة الاهل للبيانات الشخصية الخاصة بأطفالهم.

الفرع الثاني: حماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الكويتي

تعد دولة الكويت من الدول الأولى التي كافحت مشكلة اختراق خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي، إذ عمدت النيابة العامة للاحداث على اصدار مجموعة من الضوابط بغية حماية خصوصة الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي، علما ان هذه التوصيات صادرة من لدن اللجنة الوطنية العليا لحماية الطفل في (٢٠١٨/١٢/٦) وهذه الضوابط كمل مثبت ادناه:

(أولا: يجب الالتزام بالحد الأدنى للعمر المسموح به لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وهو ١٣ عام فيما عدا المواقع المخصصة لاستخدام الاطفال.

ثانيا- لا يجوز استغلال الاطفال تجاريا ًعبر مواقع التواصل الاجتماعي كاستغلال الاطفال في مجال الاعلانات والترويج الاقتصادي بغرض الربح المالي، ويستثنى من ذلك الاعلانات الايجابية للترويج للسلع والخدمات المفيدة شريطة أن يكسبهم قيما تربوية مفيدة تساعد على الاندماج في المجتمع والتعلم مما يفعلونه كتمثيل إعلانات الاعمال الخيرية أو التطوعية، نشر الوعي، السلوك الصحي والافعال المهنية التي تعكس منحنى إيجابي يسهم في بناء شخصية الاطفال وتوجيههم بطريقة فعالة تتناسب مع القيم والعادات والدين ومع

([1]) ((Meta's use of age restriction on Facebook and Instagram is a direct reaction to the implementation of COPPA and its protections to children under thirteen. 87 Neither the COPPA Rule nor the Act itself requires that an operator collect age information. Although Facebook itself requires a user signing up for an account to provide their date of birth, this practice has proven to be insufficient in precluding children from accessing the website due to age falsification. 88 It has been found that 39% of teens falsify their age descriptions to gain access Facebook. 89 It is also prevalent that parents knowingly help their underage children create Facebook accounts, ultimately circumventing the parental compliance under COPPA)) See: Dercem Kaya, OP.CIT, P15

([2]) ((A positive step taken by Facebook and Instagram to provide a mechanism for detecting children users is the initiation of a process that allows other users to report underage accounts belonging to children to the operator, which eventually prompts the deletion of the account.)) See: Dercem Kaya, OP.CIT, P16.

قضايا ومجريات المجتمع التي تناسب أعمارهم، مع التركيز على السلع أو الخدمة ذاتها دون التركيز على الطفل، وأن يراعى الطفل نفسيا و دينياً وفكريا في تلك الاعلانات، مع منع أي تصرفات غير لائقة وغير محببة ومنع الاعلانات التي تحتوي على عنف أو استخدام لأدوات حادة أو ضارة.
ثالثا: لايجوز نشر طور او مشاهد تنتهك خصوصية الطفل كنشر الاخبار والاحداث التي تتصل وحرمة حياته الخاصة أو نشر صوره عاريا أو في ملابسه الداخلية أو أثناء استحمامه.
رابعا: لا يجوز نشر صور أو مشاهد للأطفال أو إعداد تلك الصور او المشاهد أو إنتاجها بقصد النشر بما لا يتناسب مع الاداب والاعراف العامة والمبادئ والقيم كنشر تصوير لألطفال وهم يرتدون لباس او إكسسوارات أو وضع مساحيق التجميل أو أداء حركات ورقصات أو استخدام أغاني بكلمات لا تتناسب وعمر الطفل، أو استخدام ألفاظ بذيئة أو أداء حركات لها تلميحات وإيحاءات غير لائقة تنتهك براءة الطفل وخادشة للحياء العام أو نشر تصوير للطفل بوضعيات غير لائقة أدبياً واخلاقيًا.
خامسًا: لا يجوز استغلال الاطفال لكسب الشهرة من ورائهم ولكسب الربح المادي والمعنوي عن طريق الانتفاع والهوس بنشر صور أو مشاهد لهم ومشاركة الاخرين بها لابداء الاعجاب وزيادة عدد المتابعين وكل ما من شأنه أن يدخل في دائرة الاستغلال السيء للأطفال.
سادسًا: لا يجوز تعريض الطفل للأساءة النفسية بأي عمل يضر بكرامة الطفل أو يعرضه للإهانة كنشر صور ومشاهد مضحكة وساخرة له، أو محرجة فيها استهزاء أو سخرية عليه، أو نشر صور او مشاهد تسيء له دينيا أو اجتماعياً أو أدبياً أو أخلاقيا.
سابعًا: يجب منع وإزالة التعليقات الغير لائقة أو المسيئة أو الساخرة على الصور والمشاهد الخاصة بالاطفال.
ثامنًا: لا يجوز تعريض الطفل للشهرة في سن مبكرة واستخدامها للربح فقط إذا انطوى ذلك على تنازل عن قيم دينية أو اجتماعية أو انطوى على ما من شأنه خدش الذوق العام وقتل براءة الطفل، عدا الاطفال الذين يتمتعون بمواهب كالغناء أو الفنون أو التمثيل أو عرض الازياء بشرط أن يكون الاهتمام في حدود المعقول والا يؤثر على الطفل تأثيراً سلبيا.
تاسعًا: يجب منع تصوير أو نشر أو تداول صور أو مشاهد تتضمن إساءة جسدية للأطفال، كنشر صور أو مقاطع يمارس فيها العنف الجسدي على الاطفال للتباهي والاستعراض وإثارة الضحك وذلك لزيادة عدد المتابعين وكسب الشهرة أو نشر مشاهد للأطفال تحتوي على تعنيف جسدي لهم لكسب عطف الناس او تحقيق شهرة أو ظهور إعلامي أو لإثارة الرأي العام)).

من كل ما تقدم يتضح لنا ان التشريع الكويتي عمد على توفير حماية متكاملة للأطفال عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الحماية تكون في مواجهة الطفل نفسه وفي مواجه الاهل والغير، إذ عمد التشريع محل الدراسة على التأكيد بأن خرق هذه الضوابط من شأنه ان يعرض حياة الطفل للخطر على وفق المادة (٧٦) من قانون حقوق الطفل الكويتي رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥، وهذا ما يُمكن مراكز حماية الطفولة من اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع هذا الخطر.

الفرع الثالث: حماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي في منظمة اليونيسيف

عمدت منظمة اليونيسيف على تنظيم إرشادات للاباء واولياء الأمور والمعلمين بشأن حماية الأطفال عبر الانترنت[1]، وهذه الارشادات قد اكدت على أن نشر صور الأطفال من قبل والديهم في وسائل التواصل الاجتماعي لغرض الاستفادة المالية يشكل مسألة حساسة وقد يثير بعض الاشكالات الأخلاقية والقانونية.

من الناحية الأخلاقية، يجب على الآباء والأمهات أن يأخذوا في الاعتبار حماية خصوصية أطفالهم وعدم نشر أي صور أو معلومات تمس بخصوصيتهم وتتعارض مع مصالحهم الشخصية في المستقبل، علاوة على ذلك يجب أن يأخذوا في الاعتبار أن الأطفال لا يملكون القدرة على إعطاء موافقتهم لنشر صورهم والتي قد تؤدي إلى تعرضهم لخطر الاستغلال أو الاعتداء الجنسي في المستقبل.

من الناحية القانونية، فإنه يتوجب على الآباء والأمهات الالتزام بقوانين حماية الأطفال وخصوصيتهم في الدولة التي يعيشون فيها، على سبيل المثال، يمكن للأولياء القانونيين للأطفال في بعض الدول تقديم شكوى ضد أي شخص ينشر صور أو فيديوهات لأطفالهم دون الحصول على موافقتهم، ويمكن أن يعاقب المخالفين بغرامات أو عقوبات أشد.

بشكل عام ينبغي على الآباء والأمهات توخي الحذر عند نشر صور أطفالهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وينبغي عليهم التأكد من عدم تعريض أطفالهم للخطر، والحرص على عدم استغلال صورهم لأغراض مالية. كما ينبغي للأهل الالتزام بأفضل الممارسات فيما يتعلق بحماية خصوصية أطفالهم، ويجب عليهم عدم السماح بنشر صور أو فيديوهات لأطفالهم دون موافقتهم كما ان هنالك بعض العوائل يقومون باستغلال طرق التواصل الاجتماعي لغرض الاستفادة ماديا من خلال الحصول على مبالغ معينة عند زيادة اعداد المتفرجين على الصور او الفديوهات.

([1]) See: Unicef office, Guidelines for Parents, Guardians and Educators on Child Online Protection, Available on :https://unicef.sharepoint.com/teams/PHL-ChildProtection/DL1/Forms/AllItems.aspx?id=%2Fteams%2FPHL%2DChildProtection%2FDL1%2FOSAEC%20%26%20SAFERKIDSPH%2FOSAEC%20Reading%20Materials%2FNational%20Study%5FFinal%20Report%5F02102021%20%28003%29%2Epdf&parent=%2Fteams%2FPHL%2DChildProtection%2FDL1%2FOSAEC%20%26%20SAFERKIDSPH%2FOSAEC%20Reading%20Materials , last visit (1/4/2023).

وان استغلال الأطفال من قبل الآباء أو الأمهات في طرق التواصل الاجتماعي يعد أمرًا خطيرًا ومشكلة اجتماعية حقيقية، اذ ان الآباء يستغلوا أبنائهم على وسائل التواصل الاجتماعي بطرق عدة منها:

١- تحميل صور ومقاطع فيديو للأطفال على الإنترنت دون علمهم أو موافقتهم.
٢- السماح للأطفال بالتواصل مع أشخاص غرباء على الإنترنت دون الإشراف الكافي.
٣- الاستخدام الخاطئ للمعلومات الشخصية للأطفال مثل الاسم وتاريخ الميلاد ومكان الإقامة وغيرها.

هذه الأفعال قد تؤدي إلى آثار سلبية على الأطفال مثل الإحراج والتعرض للاستغلال الجنسي والعنف الإلكتروني والابتزاز الإلكتروني، ولتفادي هذه المشكلة ينبغي على الآباء أن يتبعوا بعض النصائح مثل:

١- عدم تحميل أو نشر صور الأطفال أو معلوماتهم الشخصية على الإنترنت دون علمهم أو موافقتهم.
٢- مراقبة نشاط الأطفال على الإنترنت والتحدث معهم عن كيفية استخدامهم للإنترنت بأمان.
٣- عدم السماح للأطفال بالتواصل مع أشخاص غرباء على الإنترنت وتحديد الأشخاص الذين يمكن للأطفال التواصل معهم على الإنترنت.

ومن قبيل اضرار مواقع التواصل الاجتماعي مانجده في قضية الألمانية ليندا وينزل المعروفة باسم قناصة داعش او ما تعرف بالفتاة الالمانية الشقراء، عمرها ١٥ عاماً عندما تعرّفت إلى فكر "داعش"، إذ قامت في التعرف على شاب من اصول شيشانية وسوريه الذي قام بالتواصل معها واقنعها عن طريق الفيس بوك ومواقع التواصل بانه يحبها ويود الارتباط بها لكن هنالك حاجز بينهم وهو اعتناق الاسلام ووعدها بالزواج في حالة اعتنقت الإسلام، لذا قد خرجت من بيتها لكنها لم تعود وقامت الام بالاتصال بالشرطة، حضرت الشرطة إلى المنزل للتفتيش، فوجد المحققون في غرفة المراهقة إيصالات تذكرتين من دريسين إلى فرانكفورت ومن فرانكفورت إلى اسطنبول وتم شراؤها بإذن مزيف من حساب والدتها وجواز سفر أمها، وعندما وصلت إلى سوريا تزوجت من من مقاتل في داعش، وبعد ذلك سافرت من سوريا ثم إلى الموصل في العراق، على ما يبدو قبل بدء معركة الموصل في أكتوبر 2016 ، للقتال مع زوجها الذي قتل في بداية معركة الموصل، بعد ذلك انتمت ليندا الى لواء الخنساء النسائي في داعش، المسؤول عن تطبيق قانون الأخلاق الإسلامية في داعش، وقد خدمت كقناصة في معركة الموصل، وأثناء حصار الجانب الأيمن في الموصل أصيبت برصاصة في ساقها، وجرح إضافي في ركبتها اليمنى من هجوم بطائرة هليكوبتر، وفي عام ٢٠١٧ تم القاء القبض عليها، وقد تم اصدار حكم على ليندا خمس سنوات انتماء الى مجاميع مسلحة وسنه لعبور الحدود، وبعد انتهاء مدة محكوميتها في مدرسة تأهيل الاحداث الاناث، تم تسليمها الى السفارة الألمانية في بغداد لترحيلها الى خارج العراق.

مما تقدم نجد ان اثر مواقع التواصل الاجتماعي على الأطفال أدى الى انتمائهم لمجاميع إرهابية، لذا لابد من إيجاد تشريعات صارمة توفر حماية كافية لخصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي حماية ذات ثلاث جوانب حماية الطفل من نفسه ومن اهله ومن الغير.

الخاتمة

عند وصولنا لنهاية المطاف لابد من تسجيل اهم النتائج والتوصيات النابعة عن هذا البحث

أولا: النتائج

١-ان حماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي هو حق سلبي بعدم التدخل في الحياة الخاصة والعائلية له، أما حماية البيانات هي مفهوم إيجابي يشير إلى أن لكل شخص الحق في حماية بياناته الشخصية وأنه يجب معالجة هذه البيانات بشكل عادل، مع تحديد الغرض وبموافقة الشخص المعني أو على أساس قانوني.

٢-وجدنا ان المادة (١٧) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ قد نظمت الحق في الخصوصية اذ اكدت على ((أولا: لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والاداب العامة.)) وعند النظر الى نص المادة نجدها تخاطب العراقيين جميعا البالغ وغير البالغ، فيمكن ان ينطبق النص أعلاه على الطفل.

٣-اتضح لنا احقية الاهل في نشر محتوى يتعلق بإطفالهم في مواقع التواصل الاجتماعي، بيد ان ذلك ينبغي ان يُحدد ويُطر بقيود معينة تقوم أساسها على حدود النظام العام والاداب العامة فضلا عن مراعاة مصلحة الطفل الفضلى، ومن هنا نجد ان بإمكان الاهل نشر محتوى يتعلق بإطفالهم طالما كان هذا المحتوى يتناسب مع النظام العام والاداب العامة، ولا يؤدي الى الاضرار بالطفل في الوقت الحالي ام في المستقبل.

٤-وجدنا ان قانون حماية خصوصية الطفل على الانترنت الأمريكي على الرغم من كونه القانون الأول الناظم لموضوع البحث، بيد انه قد ركز على حماية خصوصية الطفل اذا تم انتهاكها من لدن الغير، وحمى الأطفال أيضا من أن يقوموا بمشاركة بياناتهم الشخصية بأنفسهم بيد أنه لم يتناول مشكلة مشاركة الاهل للبيانات الشخصية الخاصة بأطفالهم.

٥-اتضح لنا ان التشريع الكويتي عمد على توفير حماية متكاملة للأطفال عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الحماية تكون في مواجهة الطفل نفسه وفي مواجه الاهل والغير.

ثانيًا: التوصيات

١-ندعو المشرع العراقي الى تشريع قانون حماية خصوصية الطفل في مواقع التواصل الاجتماعي، على ان يُحيط هذا القانون بجميع الجوانب التي تنتهك خصوصية الطفل.

٢- التأكيد على ان الطفل الذي يجب حماية خصوصيته هو الطفل دون سن الثامنة عشر عامًا.

٣-ضرورة حجب مواقع التواصل الاجتماعي التي لا توفر خصوصية كافية للطفل.

٤-على شركات الاتصالات ومزودي خدمات شبكة المعلومات ابلاغ السلطات المختصة عن اية مواد اباحية لأطفال يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
٥-على وسائل التواصل الاجتماعي كتابة الاحكام والشروط وسياسة الخصوصية بلغة واضحة.

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

الكتب القانونية

١-القاضي اياد محسن ضمد، حماية حق الخصوصية من تأثير الاعلام في العراق، مكتبة صباح، بغداد، سنة ٢٠١٧.
٢-د. محمد الشهاوي، الحماية القانونية لحرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، مصر، سنة ٢٠٠٥.

الرسائل والبحوث القانونية

١-ايمان محمد سالم، حماية خصوصية الطفل في العالم الافتراضي، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة- كلية القانون، سنة ٢٠١٩.
٢ -محمد أمين الخرشة، إبراهيم سليمان القطاونة، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في قانون العقوبات الاماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية والشرعية،المجلد ١٣، العدد الاول،٢٠١٦.

التشريعات

١- القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١
٢-قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩
٣-قانون رعاية الأحداث المرقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣
٤-قانون تصديق اتفاقية حقوق الطفل رقم (٣) لسنة ١٩٩٤
٥-قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢
٦-قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥

اولا: المصادر باللغة الإنجليزية

الكتب والبحوث القانونية

1-Alan Westin, Social and political Dimensions of Privacy, Journal of Social Issues, Vol.59, NO2, 2003.
2-Dercem Kaya, Ignoring COPPA: An Industry Standard,Seton Hall University Available on https://scholarship.shu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2372&context=student_scholarship, last visit (8/4/2023).
3-JAWAHITHA SARABDEEN, MARIA DE-MIGUEL-MOLINA, Social Network Sites and Protection of Children: Regulatory Framework in Malaysia, Spain and Australia, Available on https://www.researchgate.net/publication/234811950_Social_network_sites_and_protection_of_children_regulatory_framework_in_Malaysia_Spain_and_Australia , last visit (4/2/2023).
4-Joeseph J. Simons & Christine S. Wilson Regarding FTC and People of the State of New York v.Google LLC and YouTube, LLC (2019), , Last visit (22/4/2023) , Available on :

https://www.ftc.gov/system/files/documents/public_statements/1542922/simons_wilson_google_youtube_statement.pdf .
5-Holly Kathleen Hall, Oversharenting: Is It Really Your Story to Tell?, 33 J. Marshall J. Info. Tech. & Privacy L. 121 (2018).
6- María De-Miguel-Molina a , Juan Vicente Oltra-Gutiérrez a,Jawahitha Sarabdeen ba, An exploratory study on the privacy of children's images in Spain's most widely used social network sites (Tuenti and Facebook), International Review of Law, Computers & Technology Vol. 24, No. 3, November 2010, Available on
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13600869.2010.523953.
7-Stacey B. Steinberg, SHARENTING: CHILDREN PRIVACY IN THE EAG OF SOCIAL MEDIA, Emory Law Journal, Vol. 66: 839, 2017.
8-Stephen Beemsterboer, COPPA Killed the Video Star: How the YouTube settlement shows that COPPA does more harm than good, Illinois Business Law Journal, (2020), last visit (1/5/2023) ,Available on
http://publish.illinois.edu/illinoisblj/files/2020/06/12-Stephen-COPPA.pdf .

القوانين واللوائح

١-Children's Online Privacy Protection Act (COPPA), Federal Trade Commission USA:2000, Available on
http://www.ftc.gov/bcp/conline/pubs/buspubs/coppa.htm.
2- Criminal Justice Act 2003
3-30th International Conference of Data Protection and Privacy Commissioners. Strasbourg, 17 October 2008, Draft Resolution on Children's Online Privacy, Available on https://www.agpd.es/portalweb/privacyconference2009/documenacion/common/childrens_on line_privacy_en.pdf
4-Guidelines to respect, protect and fulfil the rights of the child in the digital environment, Recommendation CM/Rec(2018)7 of the Committee of Ministers, Council of Europe, September 2018 Printed at the Council of Europe.
5-Unicef office, Guidelines for Parents, Guardians andEducators on Child Online Protection, Available on: :https://unicef.sharepoint.com/teams/PHL-ChildProtection/DL1/Forms/AllItems.aspx?id=%2Fteams%2FPHL%2DChildProtection%2FDL1%2FOSAEC%20%26%20SAFERKIDSPH%2FOSAEC%20Reading%20Materials%2FNational%20Study%5FFinal%20Report%5F02102021%20%28003%29%2Epdf&parent=%2Fteams%2FPHL%2DChildProtection%2FDL1%2FOSAEC%20%26%20SAFERKIDSPH%2FOSAEC%20Reading%20Materials, last visit (1/4/2023)